

« الشال »: بيان « صندوق النقد الدولي » أخطأ عندما لم يفرق بين الدخل وبيع الأصل

وفي المحور الثاني، نعتقد بـ

بعض التحليل في أكثر من موقع، فالبيان يكرر بأن الجود السياسي سبب عرقلة جهود التصدي لمخاطر المالية وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المعززة للنمو، والواقع أن الجود السياسي هو نتيجة فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق تلك الإصلاحات، وليس ما تسبب فيها. خطط التحليل في موقع آخر عندما خفض النفقات العامة بـ 10% قرار إصلاحها، فإلى جانب أنه قرار غير ملم، وأنها ذات النفقات العامة لنفس السلسلة المالية بنحو 70% والآن تدعو إلى تخفيضها، هو أيضاً قرار غير مهني، حيث يفرض أن يسمى القرار بنحو خفض، بدلاً من خفض الإنفاق أو إجراء أنها لا تتغير بعد فعل شرعي. خطأ التحليل، القائل، هو دعوته إلى أسبقية التسامح مع قانون الدين العام على برنامج الإصلاح المالي ثم الإصلاح الاقتصادي وهو ما يمكن أن يعيق من الاختلالات الهيكلية لو توفرت سبل جديدة مع استمرار نهج الحكومة القديم.

المراد الرابع كان في تجاوز الأمر مبادئ علم المالية العامة عندما لا يفرق بين الدخل وبيع الأصول، وتبعات القول باختلال على استدامة المالية العامة والاقتصاد وضحية إن استمر الخطأ على المدى المتوسط والطويل.

وفي المحور الثالث، تحذيرات نعتقد بصوابها، تحتوي البيان حولها فالبعض يؤكد بأن الانتعاش الاقتصادي يتعرض لمخاطر إنكسار، والتأخير في تنفيذ إصلاحات مالية وهيكلية قد يؤدي إلى تفاقم المخاطر وتقيض ثقة المستثمرين في عرقلة التقدم نحو المزيد من النمو الاقتصادي وزياد القدرة التنافسية. ولم تغفل البعثة التوجيه إلى أن التحسن المحتمل في عجز الموازنة العامة والذي قد ينحدر إلى فاضل للسلسلة المالية الحالية، ليس، لسلطات المجلد 6،